

التنمية السياسية ومكافحة الفساد من منظور الحكم الرشيد: الجزائر نموذجا

محمد فراحي

أستاذ باحث

كلية الحقوق والعلوم السياسية

جامعة عبد الحميد بن باديس - مستغانم

ملخص:

تكتسي دراسة التنمية السياسية أهمية كبيرة باعتبارها هدف تسعى لتحقيقه جل الأنظمة السياسية، غير أن العديد من الدراسات توصلت إلى أن أكبر عقبة لتحقيق التنمية السياسية في اغلب الدول النامية هي ظاهرة الفساد، هذه الأخيرة التي دعا الكثير من الكاتبين في موضوع الحكم الرشيد إلى ضرورة مكافحتها بل جعلوها أساسا مهما من الأسس التي يقوم عليها إرساء الحكم الرشيد.

الكلمات المفتاحية: التنمية؛ الأزمة؛ الحكم الرشيد؛ الفساد؛

مكافحة الفساد.

Political development and the fight against corruption from the point of view of good governance: Algeria is a model

Abstract:

The study of political development is of great importance as a goal pursued by most political systems. However, many studies have found that the biggest obstacle to achieving political development in most developing countries is the phenomenon of corruption, the latter which many of the writers on the subject of governance called for the need to combat it. They have made it an important basis on which to establish good governance.

keywords: Development; Crisis; Good governance; fight against corruption.

مقدمة:

تقتضي عملية إرساء نظام راشد للحكم جملة من الإصلاحات المؤسساتية وأخرى متعلقة بالممارسات قائمة على المسائلة والشفافية وسيادة القانون والفاعلية والكفاءة وأخيرا مكافحة الفساد. كل ذلك من شأنه تحقيق مستويات عليا من التنمية.

كما أن الحديث عن التنمية السياسية التي في محتواها تعبر عن بناء مؤسسات سياسية فاعلة وقادرة على التكيف مع المتغيرات الداخلية والخارجية، تحافظ على استمراريتها وديمومتها من خلال ما تقدمه من

خدمات لمواطنيها، كل هذا مرتبط بمدى محاربة هذه المؤسسات لظاهرة الفساد بمختلف أشكاله وأنواعه.

سنحاول من خلال هذه المقالة الإجابة عن الإشكالية التالية: إلى أي حد ساهمت إجراءات مكافحة الفساد في الجزائر في النهوض بمستويات التنمية السياسية و ترشيد العملية السياسية؟

للإجابة عن هذه الإشكالية سنتبع الخطوات الآتية:

أولاً- تحديد مفهومي التنمية السياسية والفساد.

ثانياً- استراتيجيات مكافحة الفساد (إطار تحليلي).

ثالثاً- السياسات الحكومية لمكافحة الفساد (الآليات والوسائل).

رابعاً- إجراءات مكافحة الفساد في الجزائر.

أولاً- تحديد مفهومي التنمية السياسية والفساد:

1- تعريف التنمية السياسية:

من الصعب تحديد معنى واحد للتنمية، وأفضل التعاريف المقدمة تعريف عالم الاجتماع "كيدن" (Caiden) الذي قال: "ليس هناك من يعرف ماذا تعني هذه الكلمة بالضبط؛ فعلماء الاقتصاد يعتبرونها الإنتاج الاقتصادي، وعلماء الاجتماع يعتبرونها التغيير الاجتماعي، وعلماء السياسة يعتبرونها السيرورة نحو الديمقراطية والمقدرة السياسية والحكم التوسعي، وعلماء الإدارة يعتبرونها السيرورة البيروقراطية والفعالية القصوى والإنتاج والمقدرة على تولى القيام بالأعباء".¹

وقد عرف مصطلح التنمية تطورا وأشكالا عدة، كان من أهمها في مرحلة التسعينات من القرن الماضي؛ مفهوم التنمية البشرية والذي تم تعريفه في تقرير التنمية البشرية، من بداية صدوره عام 1990، بأنه: "عملية توسيع لخيارات الناس بزيادة القدرات البشرية وطرق العمل البشرية"، وحدد القدرات الأساسية للتنمية البشرية في ثلاث هي:

- أن يعيش الناس حياة طويلة وصحية.
- أن يكونوا مزودين بالمعرفة.
- أن يكون بإمكانهم الحصول على الموارد اللازمة لمستوى معيشي لائق.²

وتم تعريف التنمية البشرية أيضا على أنها: "عملية توسيع وزيادة الخيارات المتاحة أمام الناس بإشباع حاجاتهم من طعام وشراب وسكن وصحة وبيئة نظيفة ومشاركة في اتخاذ القرارات،...".³

ومن المفاهيم الأخرى التي عقت مفهوم التنمية البشرية وكانت نتيجة لتطور هذا الأخير مفهوم التنمية الإنسانية الذي أعطى بعدا آخر للتنمية الشاملة، حيث أعاد النظر في أساسياتها، وبذلك أصبح العنصر البشري أو الإنساني وسيلة أساسية لتحقيق التنمية وهدفها في نفس الوقت.

وقد تم تعريف التنمية الإنسانية بأنها: "العملية التي تهتم بالناس الذين هم الثروة الحقيقية للأمم، وفي الواقع أن هدف التنمية الأساسي، هو توسيع حريات الإنسان...، ويجب أن تفيد هذه العملية كل الأفراد

بالتساوي، وترسي أسس المشاركة لكل منهم"، ويقوم مفهوم التنمية الإنسانية على ركيزتين أساسيتين هما:

- صياغة مفهوم جديد للتنمية، وهو مفهوم التنمية الإنسانية.
- طرح مجموعة من المؤشرات لقياس التنمية البشرية⁴.

أما التنمية السياسية فتشير إلى تبني الدولة سياسات ناجعة من خلال بناء مؤسسات ومنظمات سياسية تقود إلى تحقيق التوازن السياسي، وانتهاج الديمقراطية في كافة الممارسات الإدارية مع ضرورة العمل على تطبيق العمل المؤسسي واستقلالية وتحديد المهام والواجبات لغاية المساءلة والرقابة.

ويعرفها "نبيل السمالوطي" على أنها: "تنمية قدرات الجماهير على إدراكهم للمشكلات بوضوح وتنمية قدراتهم على تعبئة كل الإمكانيات المتوفرة لمواجهة هذه التحديات والمشاكل وبأسلوب علمي واقعي"⁵.

كما يرى "عبد المنعم المشاط": "أن التنمية السياسية تتضمن بناء المؤسسات وتوسيع قاعدة المشاركة السياسية، الأمر الذي يتطلب المزيد من التخصص في الأبنية والتمايز في الوظائف والأدوار، وهي حركة تعبر عن اتجاه أو سلوك عام نحو المساواة".

وبناء على هذه التعاريف يمكن النظر إلى التنمية السياسية باعتبارها:

- تمثل حالة من الوعي السياسي.
- تمثل بناء المؤسسات.
- تمثل حالة تحديد ومعرفة النظام السياسي⁶.

ماذا عن التنمية السياسية في الدول العربية؟ وهل استطاعت الأنظمة السياسية العربية في إطار عملية التحديث والتطوير السياسي إحداث وعي سياسي لدى شعوبها لتكييفها مع التطورات الجديدة خاصة الأخيرة منها؟ .

إن معظم الدول العربية تعاني أزمة الشرعية، لذا لجأت إلى الاستناد إلى شرعيات تقليدية (دينية/قبلية) أو ثورية (قومية/تحريرية) أو أبوية تدعي الوصاية على المجتمع بحكمة "رب العائلة"، بيد أن الفشل في التصدي للقضايا الكبرى مثل قضية فلسطين والتعاون العربي، ووقف التدخل الأجنبي، والتنمية الإنسانية، إضافة إلى ضعف تمثيل الدولة العربية للقوة الفاعلة في المجتمع وقيام مواجهة بينها وبين هذه القوى، جعلها تواجه أزمة شرعية مدمنة، فباتت بعض هذه الأنظمة تركز في خطابها للجماهير على شرعية الإنجاز (أو الوعد به) في مجالات محددة مثل: الاقتصاد أو السلام، الرخاء والاستقرار، أو المحافظة على القيم والتقاليد، وكان مجرد الحفاظ على كيان الدولة في مواجهة تهديدات خارجية في بعض الأحيان إنجازا يكرس الشرعية . في إطار التعددية السياسية نجد دولاً تنتهج نهج المنع القاطع لأي تنظيم حزبي، ودول أخرى تسمح بتعدد حزبي مشروط مع حظر للمعارضة، وانحياز الدولة لما يسمى حزب "السلطة" أو "حزب الدولة"، ورغم ادعاء الديمقراطية في مؤسسات الحزب غير أنه في الواقع هناك تسلط النخبة السياسية النافذة في غالبية هذه الأحزاب وظهور مفهوم القيادة الأبديّة وهناك الانشقاق "الطائفي" الحاد في المجتمع السياسي بين الأحزاب الإسلامية والعلمانية من ليبرالية وقومية.

إن تهميش دور بعض الأحزاب السياسية أدى إلى انعدام الثقة في العملية السياسية برمتها، وأدى بالبعض إلى اختيار العمل السياسي السري وانتهاج أساليب العنف والإرهاب أو إلى السلبية السياسية، مما جعل بعض الباحثين يعولون على مؤسسات المجتمع المدني لقيادة المجتمع نحو التنمية والديمقراطية بدل الأحزاب السياسية.*

غير أنه في الواقع حتى مؤسسات المجتمع المدني تعاني ضعفاً شأنها شأن الأحزاب السياسية، وهي في كل الأحوال تابعة للأحزاب السياسية، وفي إطار الأنظمة القمعية لا يمكنها المبادرة والحركة الذاتية، والمعول عليه في هذه الحالة هو المواطن من خلال وعيه بما يجري في الداخل والخارج، وهو سيد الموقف في زعزعة النظام القهري أو الحوار بشروط تحقيق الديمقراطية والمشاركة.

إن التنمية السياسية في الدول العربية تعاني من مجموعة من المعوقات، من أهمها:

- غياب القيادات السياسية الواعية التي تتحمل كل المسؤولية لتحقيق التنمية.

- ضعف المؤسسات القائمة في الدول العربية، وانعدام المشاركة الشعبية بصورها الصحيحة.

- عدم توفر الاستقرار السياسي، مما ينعكس سلباً على كافة الجوانب التنموية.

- انتشار الفساد وتدني المستويات الأخلاقية، وفي هذا الصدد يرى بعض الباحثين أن: ما يميّز الأنظمة العربية هو بعدها عن نموذج الحكم الصالح، وإتباعها نموذج الحكم الفاسد الذي يوظف الفساد لإدارة

الحكم، في هذه الحالة لا يعتبر الفساد خطأً وظيفياً يعيق الحكم الراشد كما هو الحال في الأنظمة الديمقراطية، بل يكون الفساد مصدر الحكم، والآلية التي يستمر ويستقر بها النظام، وإن من العوامل المشكلة لبيئة الفساد افتقار أنظمة الحكم للمشروعية والطبيعية الريعية لاقتصاديات البلدان العربية والتبعية الخارجية.⁷

إن الحديث عن التنمية السياسية في البلدان العربية يجرنا إلى الحديث عن أزمات الأنظمة السياسية العربي باعتبار أن الأزمة أصبحت من بين السمات المتعارف عليها كلما تحدثنا عن الأنظمة السياسية العربية، ومن بين هذه الأزمات:

- أزمة الشرعية: كما ذكرنا سابقاً - فقط للتوضيح -، وهي حسب "لوسيان باي": "انهيار في البناء الدستوري والآراء الحكومية ينجم عن الأخلاق حول الطبيعة الملائمة لسلطة النظام"⁸، وتظهر في:

- * تعذر القيادة في إيجاد سند منطقي وقبول لامتداد سلطتهم.
- * عدم توفر مؤسسات سياسة مستقرة وقادرة على توجيه وتنظيم العملية السياسية، ويستحيل وجود التنافس السياسي، وتكون النتيجة هي تداعي قواعد السلطة، وظهور أزمة الشرعية كمحصلة لذلك.

وكدراسة لأزمة الشرعية في بعض الدول؛ خاصة الموجودة في المغرب العربي، يرى "الجابري" أن هذه الأزمة بدأت تظهر تجلياتها بعد 20 سنة من استقلال هذه الدول، وبعد فشل معظم البرامج التنموية فيها وزيف الأيديولوجيات، هذا ما جعل الوضع يصل إلى ذروة المظاهرات، وخروج الشعوب للشوارع، وفي معظم الأحيان ظهور القطيعة بين الإدارة والمواطن.*

- أزمة التغلغل: يقول "جوزيف لبالمبارا" (J. Lapalambara):
"أن أزمة التغلغل بمعناها الواسع هي الامتثال للسياسة العامة المعلنة من قبل السلطة الحكومية المركزية - وهي كعملية غائبة - تتوقف على قدرة السلطة في النفاذ - جغرافياً - داخل البنى التي كانت من قبل معزولة، أو تعد أجزاء مستقلة، عن المجتمع، والسيطرة على كل من هذه البنى وغيرها من المناطق التي يتعذر الوصول إليها".⁹

إن انتشار هذه الأزمة في الدول العربية أدى إلى مجابهة المجتمع المدني للسلطة والتي بدورها استغلت سلطة الإكراه وتجنيد الجيوش لقمع الشعوب، فبدلاً من تعاون السلطة والمجتمع المدني للخروج من إطار التخلف، حدثت القطيعة وانفردت النخب بالحكم وغيب دور الأحزاب والمجتمع المدني.

فالمجتمع المدني على حد تعبير "برهان غليون" هو: "أصل الثروة والإثراء وحركية تكويناته المحافظة على التمايز والخصوصيات الجزئية، وهنا يصبح دور الدولة هو تركيز الجهد البشري المادي والنظري ليس لغاية أخرى سوى التوحيد الأشمل".

- أزمة التوزيع: يقول "لابارمبارا": "إن مشكلات الحكم هي في الأصل مشكلات توزيع"، فالنظام السياسي هو المستخرج والمعبئ والمحرك للموارد البشرية والمادية المحيطة به أو المتاحة له.

ولا يقتصر مطلب التوزيع على المنافع المادية أو الاجتماعية وحسب؛ بل يشمل عديداً من الرغبات والتطلعات السياسية كذلك، فعلى عكس ما كانت عليه الحكومات التقليدية، حيث كانت تنظر إلى

مشكلات التوزيع على أنها مشكلات هيئة وليست سياسية في جوهرها، كشفت المطالب الجماهيرية المعاصرة عن مسائل مثل المساواة التي تستلزم أن يمنح المواطنون جميعاً مستويات متماثلة أو متكافئة في كل من المنافع المادية والخدمات الاجتماعية من ناحية أخرى، كما أن قدرة النظام السياسي ترتبط بموارده المادية والبشرية ويتطلب هذه – الموارد جميعاً مضافاً إليها المهارات البيروقراطية – التنظيمية والتخطيطية اللازمة لضمان كل حاجات ورغبات الإنسان بوصفه عضواً في المجتمع، فالإنسان – فيما يقول "هارولد لازويل": إن الإنسان لا يحيا ولا يموت من أجل الخبز وحده.

- أزمة المشاركة: تشمل عملية المشاركة مكانة بارزة في العمل التنموي عامة، والعمل السياسي بوجه خاص، كما تلعب دوراً محورياً وأساسياً في هذين المجالين أيضاً، وهي تكسب مكانتها وأهميتها في مجال التنمية من طبيعة عملية التنمية ذاتها، وما تقتضيه من تعبئة وتحريك لكافة الجهود والإمكانات والقدرات – المادية والبشرية والفكرية والتنظيمية – اللازمة للعمل التنموي.¹⁰

وقد عرف "صموئيل هانتجتون" (Huntington) المشاركة السياسية بأنها: "نوع من النشاط يقوم به المواطنون العاديون بهدف التأثير في عملية صنع القرار الحكومي".¹¹

إن تحقيق نمو اقتصادي وفتح المشاركة السياسية حتى لا تكون عملية رسم السياسة العامة وصنع القرار، حقا تنفرد به النخب السياسية وتحرم منه مؤسسات المجتمع المدني، خاصة في الدول العربية لتحقيق

تتمية سياسية إذا ما ربطناهما بمفهوم المجتمع المعرفي القائم على البحث العلمي ورفع مستوى المهارات:

2- تعريف الفساد:

احتوت العديد من أدبيات السياسة تعاريف مختلفة للفساد من أهمها: تعريف البنك الدولي (World Bank) الذي عرف الفساد بأنه يعني: "إساءة استعمال الوظيفة العامة للكسب الخاص"، ويركز هذا التعريف على آليتين أساسيتين من آليات الفساد:

- آلية دفع الرشوة والعمولة في القطاعين العام والخاص لتسهيل عقد الصفقات وهو ما يسمى في المنطقة العربية "البرطيل".
- الرشوة المقنعة أو العينية في شكل وضع اليد على المال العام، والحصول على مواقع متقدمة للأبناء والأقارب في الجهاز الوظيفي وفي قطاع الأعمال العام والخاص.¹²

وقد عرفت منظمة الشفافية الدولية (TI)¹³ الفساد بأنه: "سوء استخدام السلطة (الموقع العام) لأجل تحقيق مكاسب خاصة".¹⁴

وأعطى صندوق النقد الدولي (IMF) تعريفا خاصا للفساد الذي يرى فيه: "علاقة الأيدي الطويلة المتعمدة التي تهدف باستنتاج الفوائد من هذا السلوك، لشخص واحد، أو لمجموعة ذات علاقة من الأفراد".

أما "هانتجتون" فيذهب في تعريفه إلى أن: "الفساد هو سلوك الموظفين الحكوميين المنحرفين عن القواعد المقبولة لخدمة أهداف خاصة"، وهو أيضا: "الوسيلة لقياس مدى غياب المؤسسات السياسية

الفاعلة".¹⁵ وتتجلى ظاهرة الفساد بمجموعة من السلوكيات التي يقوم بها بعض من يتولون المناصب العامة.

الفساد = درجة احتكار القرار + حرية التصرف - المساءلة.¹⁶

ويقول "منير الحمش" في كتابه "الاقتصاد السياسي، الفساد، الإصلاح، التنمية": "أن الفساد أعاق التنمية بالأمس، وهاهو يعيق الإصلاح اليوم، تماما كما يعيق استعادة دور الدولة التنموي". ولقد أثارت الكثير من الحقائق الموجودة على الأرض، مخاوف الأمم المتحدة من تنامي عدم المساواة، واتساع الفجوة بين الدول النامية والدول المتقدمة. نتيجة فشل البرامج التنموية في العالم الثالث وزيادة وتيرة التقدم في الدول الصناعية الكبرى.¹⁷

ومن خلال استقراء الواقع التنموي لكلا العالمين النامي والمتقدم يمكن توضيح العلاقة بين الفساد والتنمية السياسية لنجد في الأخير أنه كلما كانت هناك أنظمة سياسية فاسدة كلما كانت مستويات التنمية السياسية متدنية وكانت المؤسسات السياسية غير فعالة وغير كفأه، وبالتالي لا يمكن الحديث عن حكم راشد مع وجود مستويات كبيرة من الفساد تحول دون بناء مؤسسات فاعلة وانعدام للوعي السياسي ومعرفة غير كافية عن النظام السياسي.

ثانيا - إستراتيجيات مكافحة الفساد (إطار تحليلي):

تقتضي عملية بناء استراتيجيات لمواجهة الفساد السياسي خلق بيئة للنزاهة والشفافية والمساءلة، وتعزيز مجموعة من المفاهيم والنظم التي تكون عناصر أساسية لهذه الاستراتيجيات.¹⁸

ويرى "منير الحمش" أن هذه العملية ينبغي أن تبنى على الملاحظات التالية:

- الفساد ظاهرة ديناميكية ومركبة في آن واحد، لهذا القضاء عليها يتناول العديد من الجبهات والمواقع.
- الحرب على الفساد لا يمكن حسمها خلال شهور أو حتى سنوات قليلة.
- مهمة القضاء على الفساد مسؤولية المجتمع بجميع أطيافه ولا تنحصر فقط في الإجراءات الحكومية.
- يجب تنسيق الجهود لاجتثاث أسباب الفساد، فمن هنا تكون البداية ويمكن تهيئة الظروف المناسبة للقضاء على الفساد.
- إن إجراءات الحكومة وسياساتها يمكن أن تولد في حد ذاتها فرصا للفساد وتتميه، لذلك من الضروري أن يراعي الإجراء الحكومي أو القانون أو النظام المعتمد الوضوح ويسد الثغرات التي يمكن أن يتسرب منها الفساد.
- إذا كانت مهمة مكافحة الفساد مهمة اقتصادية-اجتماعية-ثقافية، فإنها تظل مسألة سياسية بالدرجة الأولى، تحتاج إلى قرارات سياسية فاعلة.¹⁹

وقد نصت إستراتيجية مكافحة الفساد في "كتاب النزاهة العربية" الذي أعدته لجنة عربية من منظمة الشفافية الدولية، على أن تتضمن ما يلي:

1- تعميق أسس النزاهة في العمل العام: هناك العديد من الأسس والمعايير التي تعمق بيئة العمل العام، والتي تحتاج إلى تطوير الوعي

بها في المجتمعات النامية وهي: "المحاسبة، المسائلة، النزاهة، الإفصاح عن المعلومات، اعتماد مدونات سلوك ومواثيق شرف أو أخلاقيات العمل،... الخ".

2- خلق الوعي العام بمواجهة الفساد: يتطلب بناء تحالف وطني شامل لمواجهة الفساد رفع الوعي لدى الجمهور بمخاطر الفساد؛ ونتائج المدمرة وذلك باستعمال الوسائل الآتية:

* نشر دراسات تعريفية بمظاهر الفساد وأسبابه ونتائجه وآليات مكافحته.²⁰

* استخدام المطبوعات أو الملصقات التي تشير إلى بعض مظاهر الفساد ومخاطره بصورة هزلية، أو باستخدام برامج فنية كالمسرحيات، برامج تلفزيونية وإذاعية ومسابقات.

* القيام بدراسات استطلاعية ونشرها ليطلع عليها الجمهور.

3- تعزيز المحاسبة: حسب "لاري دايموند" (Larry Diamond) يوجد ثلاث أنماط للمحاسبة وهي: المحاسبة العمودية (Vertical Accountability)، المحاسبة الأفقية (Horizontal Accountability)، والمحاسبة الخارجية (External Accountability)، وأهمها المحاسبة الأفقية التي تقوم على وجود سلطة أو مؤسسة لمراقبة سلطة أخرى للحد من طغيانها وفسادها، ويحتاج الأمر إلى بناء منظومة من المعايير والأسس التنظيمية والمؤسسية والقانونية والجماهيرية، على النحو التالي:

* تعزيز البناء التنظيمي للمؤسسات؛

* إصلاح البرامج والمؤسسات العامة؛
* تعزيز دور مؤسسات المجتمع المدني.²²

ويرى "رايلي" (Stephen P. Riley) وجود ثلاثة اتجاهات للسيطرة على الفساد:

- النظرة الاقتصادية؛ وتركز على العلاقات الرئيسية داخل السوق.
- نظرة الرأي العام؛ التي تؤكد ضرورة التغيير.
- النظرة المؤسسية الجديدة؛ وتركز أولاً على الإصلاح داخل القطاع العام، وهذه النظرة لها دورها في النظرية النيوليبرالية التي ترى أن المسؤولين الفاسدين هم الأقل مسؤولية والأكثر احتكاراً، والهدف من وصولهم إلى المناصب العليا هو جمع الثروة.²³

وقسم "رايلي" الاستراتيجيات المضادة للفساد إلى: استراتيجيات دولية (International)؛ استراتيجيات وطنية (National)؛ استراتيجيات محلية (Local) وأخرى شعبية (Populist).

ثالثاً- السياسات الحكومية لمكافحة الفساد (الآليات والوسائل):

إن سيطرة الحكومة على المجلس النيابي في تعيين أعضائه وفي إخضاعهم الفعلي لها، من شأنه أن ينفي الأثر الموازن للحكومة الذي يملكه هذا المجلس، ويفقد قدرته على مراقبة النشاط التنفيذي للدولة وفي هذه الحالة تشتد سيطرة الحكومة على كل الجوانب الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية.²⁴

ولا مخرج من هذا الوضع الشخصاني إلا بطريقتين:

أولهما، إذا كان للقيادة الشخصية لهذه الدولة مشروع سياسي واجتماعي، وارتبطت هذه القيادة بمشروعها ارتباطاً مصيرياً، فإن ذلك يدفعها إلى فرض أدوات الضبط الذاتي على أجهزة الحكم وعلى المالية العامة بوجه الخصوص.

ثانيهما، تفاعل القوى الأهلية السياسية والاجتماعية والثقافية، أحزاباً وتجمعات رسمية وغير رسمية، وعملها على تغيير الوضع من خلال أناس في السلطة أو عن طريق الحركات الشعبية.²⁵

ويمكن التمييز بين العديد من الوسائل والآليات الحكومية لمكافحة الفساد، والمتمثلة في:

1- الوسائل القانونية:

يمكن ترتيب القواعد القانونية إلى ثلاث مستويات حسب قوة ومدى ارتباطها بظاهرة الفساد:

- المستوى الأول؛ يتعلق بكل القواعد التي تهدف إلى توطيد الديمقراطية وحقوق الإنسان كالدستور والقوانين والقواعد التنظيمية المتعلقة بالحريات العامة.

- المستوى الثاني؛ يتعلق بكل النصوص والقواعد التي تعمل على تقوية الشفافية ومنها المراسيم المتعلقة بالصفقات العامة والمراقبة المالية.

- المستوى الثالث؛ يتضمن النصوص التي ترتبط مباشرة بمكافحة الفساد الإداري ورشوة المسؤولين والقضاة.²⁶

2- زيادة محاسبة القيادة السياسية:

ويكون ذلك من خلال زيادة القيود على سلوك المسئول العام من قبل المنظمات والدوائر الانتخابية، ومعاقبة المخالفين باستعمال مؤسسات شفافة كالبرلمان والمحاكم. وينبغي أيضا نشر المعلومات حول قضايا فساد المسؤولين السياسيين حتى لا يعاد انتخابهم مرة أخرى.

3- تقوية القيود المؤسساتية:

إن المراقبة المتبادلة بين المؤسسات السياسية من شأنها التقليل من فرص الفساد السياسي، وذلك لا يكون إلا بوجود سلطة قضائية مستقلة ونزيهة.²⁷

4- تعزيز الدور الرقابي للبرلمان:

يملك البرلمان عدة وسائل قانونية للرقابة منها: السؤال البرلماني، وقد ينتج عنه لجنة تحقيق برلمانية وقد يسأل هذا المسئول من طرف محكمة مختصة. وفي حالة تورط الحكومة يمكن للبرلمان أن يطرح الثقة، وتقوم لجان مختصة بدراسة التقارير والتدقيق في الأرقام، ويمكن أن تجرى جلسات علنية تبت في وسائل الإعلام.

كما أن دور مكتب التدقيق والمحاسبة العامة للدولة لا يقل شأنًا عن دور البرلمان الرقابي؛ إذ يوفر الرأي الفني والقانوني لدعم المحاسبة السياسية بالبرلمان.²⁸

5- إشراك المجتمع المدني:

يمكن لمؤسسات المجتمع المدني أن تلعب دورا فاعلا في عملية مكافحة الفساد السياسي، ودعم جهود الإصلاح السياسي غير أن ظاهرة المجتمع المدني لا زالت لم تتبلور بشكل واضح خاصة في دول العالم الثالث*، وفي هذا الإطار ينبغي التركيز على النقاط التالية:

- تكوين وعي لدى المواطن حول خطورة الفساد بمختلف أشكاله.
- الترويج لخطط عمل في إطار مكافحة الفساد.
- مراقبة أعمال وقرارات الحكومات من أجل تخفيض الفساد.²⁹

6- دور الإعلام:

تتحمل وسائل الإعلام المقروءة والمسموعة والمرئية مسئولية تاريخية في مكافحة الفساد بكافة أشكاله على اعتبار أنها تمثل السلطة الرابعة في المجتمع بعد السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية وبالتالي فهي تشكل سلطة شعبية تعبر عن ضمير المجتمع وتحافظ على مصالحه الوطنية.³⁰

7- دور العدالة:

في الأنظمة الديمقراطية تتمتع السلطة القضائية بخصائص تميزها عن غيرها من السلطات، بحيث يكون للقضاء دور جوهري في مكافحة الفساد السياسي ويمارس القضاء هذا الدور من خلال استقلاليته ونزاهة العاملين فيه.³¹

رابعا- إجراءات مكافحة الفساد في الجزائر:

تحتاج عملية مكافحة الفساد بمختلف أنواعه العديد من الإجراءات والوسائل، وإذا ما وجدت الإرادة السياسية والإمكانات المادية فان

عملية مكافحة الفساد ستبقى مسألة وقت لا أكثر، وقد سعت الجزائر في هذا الإطار إلى القيام بالخطوات الآتية:

1- إنشاء هيئات حكومية للرقابة على الفساد:

عرفت الجزائر إنشاء هيئتين لمكافحة الفساد: تتمثل الأولى؛ في مجلس المحاسبة، أما الثانية، فتتمثل في المرصد الوطني لمراقبة الرشوة.

أ- **مجلس المحاسبة***: لقد أسس مجلس المحاسبة بموجب دستور 1976 وتتمثل مهمته في مراقبة كل العمليات المالية للدولة. وقد تم تأسيس هذه الهيئة ميدانياً عام 1980، ونصت المادة 160 من دستور 1989: "يؤسس مجلس، يكلف بالرقابة على أموال الدولة والجماعات الإقليمية والمرافق العمومية".

ويخول الأمر رقم 95-20 المؤرخ في 17-07-95 لمجلس المحاسبة الجزائري اختصاصا شاملا لمراقبة كل الأموال العمومية مهما كانت الوضعية القانونية لمسيريها أو المستفيدين منها، كما يخول له سلطة رقابة وتقييم نوعية التسيير على صعيد الفعالية والنجاعة والاقتصاد في تنفيذ الميزانية دون إبداء رأيه في النفقات العمومية.³²

ب- المرصد الوطني لمراقبة الرشوة والوقاية منها (ONSPC):

وهو ثاني هيئة حكومية وضعت لمكافحة الفساد بموجب المرسوم الذي وضعه الرئيس اليمين زروال الصادر في 2 جويلية 1996 بهدف المساهمة في إضفاء الشفافية على الحياة الاقتصادية والإجراءات

العمومية من ناحية، ومن ناحية أخرى، الوقاية من الرشوة وممارساتها.³³

وظل عمل المرصد في الخفاء إلى أن قام الرئيس عبد العزيز بوتفليقة بحله نهائيا يوم 12 ماي 2002.³⁴

ج- الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته: نص القانون رقم 01-06 المؤرخ في 20 فبراير 2006، المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته في مادته 17 على: "تتشأ هيئة وطنية مكلفة بالوقاية من الفساد ومكافحته، قصد تنفيذ الإستراتيجية الوطنية في مجال مكافحة الفساد"، وجاء في المادة 18 أن هذه الهيئة مستقلة وتقدم تقريرا سنويا إلى رئيس الجمهورية.³⁵

وبالرغم من إنشاء هذه الهيئات والمجالس إلا أنها لم تلعب دورا فاعلا في محاربة الفساد، حيث تحولت المفتشية العامة للمالية إلى هيئة لتصفية الحسابات السياسية³⁶، وتحول مجلس المحاسبة إلى هيكل بدون روح.³⁷

2- سن قوانين تتعلق بمكافحة الفساد في الجزائر:

بادر الرئيس عبد العزيز بوتفليقة إلى إصدار مرسوم رئاسي رقم 01-06 المؤرخ في 20 فبراير 2006، يتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته³⁸، وجاء في تقرير الجمعية العامة للأمم المتحدة أن الجزائر تولي أهمية خاصة للجريمة الدولية لا سيما الفساد نظرا لأنها تقوض وبصورة جسيمة جميع الجهود التي تبذلها الدول لبدء انطلاقها الاقتصادي.

ولهذا السبب دعت الجزائر، في المؤتمر السادس لوزراء داخلية منطقة غرب حوض البحر الأبيض المتوسط المنعقد في لشبونة بالبرتغال (يومي 29 و 30 جوان 2000) للنظر في اعتماد آلية لمكافحة أكبر لمظاهر الفساد، وهي تؤيد الجزائر في عقد مؤتمر دولي مخصص لهذه الظاهرة.³⁹

3- دور التنظيمات غير الحكومية في مكافحة الفساد:

يمثل التمسك بحالة الطوارئ في الجزائر منذ 1992 وكذلك الحال - بالرغم من عودة الحكم المدني سنة 1999- عبئا كبيرا على كاهل الديمقراطية والحريات العامة، وقد ترتب عن هذا الوضع عدة نتائج منها:

- الحد من الحريات.
- المساس بحقوق الإنسان.
- تحديد نشاط الأحزاب السياسية، نشاط المعارضة خصوصا ونشاط المجتمع المدني عموما.

كشفت السلطات الجزائرية منذ سنة 2000 عن نيتها اتخاذ إجراءات صارمة ضد الرشوة، لكن بعد أكثر من 40 سنة من الشعارات والتصريحات حول الموضوع، لم يتحقق أمر من ذلك، بل على العكس زادت الرشوة، الصغيرة والكبيرة اتساعا، وتؤكد منظمة الشفافية الدولية أن الجزائر نالت أسوأ علامة (2.3 و 2.7) وفق مؤشر الرشوة لسنتي 2003/2004.

وفي إطار جهود المجتمع المدني لمكافحة الفساد، ظهر في الجزائر تنظيم يسمى بالجمعية الجزائرية للنضال ضد الرشوة، وإلى اليوم لم تحصل الجمعية على اعتمادها القانوني منذ تأسيسها سنة 1999، بالرغم من إعلان الحكومة الجزائرية في السنوات الأخيرة عن إجراءات لمكافحة الفساد.

وتتمثل أهداف الجمعية الجزائرية للنضال ضد الرشوة في:

- المساهمة في تأسيس نظام مناهض للرشوة.
- توعية وتحسين الرأي العام حول ضرورة قمع الرشوة.
- التشجيع على إنشاء ائتلاف وطني معادي للرشوة.
- العمل على تطوير الشفافية والمسؤولية العامة في التعاملات التجارية الدولية وفي تسيير الشأن العام.
- التعاون مع السلطات العامة ومساعدتها على تعريف وتحديد برامج عمل مناهضة للرشوة.
- الموافقة على تنشيط الإعلام حول مصادرة الرشوة والأعمال المناهضة لها التي تنظم عبر العالم.
- التدريب على ممارسات الحاكمية وفق ملتقيات دراسية.
- تنظيم مناقشات عامة حول النضال ضد الرشوة.
- تطوير الشراكة دولياً، ولا سيما مع منظمة الشفافية الدولية، وداخليا مع كل منظمة غير حكومية تشترك في الأهداف معها.⁴⁰

وفي الشأن العام الجزائري الداخلي، فقد أثارت تصريحات الأمين العام لحزب حمس أبو جرة سلطاني بشأن فساد مسؤولين كبار في الجزائر انتقادات الرئيس بوتفليقة*، وقد صرح الرئيس: "أن أي

مسؤول يزعم أن لديه ملفات أو أدلة تثبت الفساد عليه أن يحيلها إلزاماً ومن دون تأخير إلى القضاء ومن دون موافقة أي كان، وإلا فإنه سيتعرض إلى ملاحقات".

وقد تم استدعاء سلطاني من طرف القضاء لسماع شهادته حول فساد مسؤولين كبار في الجزائر، وأكد رئيس الحكومة أن حكومته مصممة على مكافحة الفساد.⁴¹ بالرغم من كل هذه الإجراءات والتصريحات على مستوى أعلى مؤسسة سياسية إلا أن كل التقارير الدولية ناهيك عما تقدمه وسائل الأخبار اليومية بالإضافة إلى ما يعيشه المواطن الجزائري يوحى إلى أن الفساد في الجزائر قد تضاعف في السنوات الأخيرة.

خاتمة:

إن الفساد في الجزائر لم يعد قضية عادية فهو حديث العامة خاصة في ظل الأزمة الاقتصادية الأخيرة التي فضحت الكثير من الممارسات التي للأسف هي موجودة حتى في الجزائر اليوم مما يجعل شعار مكافحة الفساد في الجزائر مجرد شعار يحاول من خلاله النظام السياسي المحافظة على بقائه واستمراريته لكن إلى متى؟.

الهوامش:

- ¹- فيصل السالم، الإدارة العامة والتنمية (الكويت: ب د ن، ط.1، ماي 1978م)، ص. 11.
- ²- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام 1998 (نيويورك: البرنامج، 1998)، ص. 14.
- ³- جورج القصيفي، "التنمية البشرية: مراجعة نقدية للمفهوم والمضمون"، في: مجموعة مفكرين، التنمية البشرية في الوطن العربي (عمان: مركز دراسات الوحدة العربية، ط.1، 1995)، ص ص. 90-91.
- ⁴- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية الإنسانية لعام 2004: الحرية الثقافية في عالمنا المتنوع (بيروت: مطبعة كركي، 2004)، ص. 127.
- ⁵- موسى اللوزي، التنمية الإدارية، المفاهيم، الأسس، التطبيقات، الطبعة الأولى، (الأردن: دار وائل للطباعة والنشر، 2000)، ص. 30.
- ⁶- نفس المرجع، ص ص. 31-32.

- * لمعلومات أكثر تفصيل انظر: فراحي محمد، الفساد السياسي في الجزائر ونيجيريا: 1999_2007 دراسة مقارنة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير تخصص نظم سياسية مقارنة، جامعة وهران السانبا سابقا، ص. 138.
- ⁷ - محمد حليم ليمام، "معالجة الفساد: حتمية الدراسة العلمية"، الخبر الأسبوعي، العدد 313 من 26 فيفري إلى 04 مارس 2005، ص. 18.
- ⁸ - عبد الحليم الزيات، التنمية السياسية: دراسة في الاجتماع السياسي: البنية والأهداف، الجزء الثاني، (مصر: دار المعرفة الجامعية، 2002)، ص. 63.
- * يرى العديد من المحللين للشأن الجزائري ان مظاهرات 05 من أكتوبر 1988 نتيجة حتمية لفشل سياسات التنمية المنتهجة في ظل نظام سياسي منغلق واحادي يتبنى النهج الاشتراكي على الطريقة السوفياتية سابقا وفي ظل أزمات سياسية واقتصادية واجتماعية لم تستطع الحكومات المتعاقبة في الجزائر حلها.
- ⁹ - برهان غليون، "بناء المجتمع المدني ودور العوامل الداخلية والخارجية"، في مجموعة مؤلفين، آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1997)، ص. 736.
- ¹⁰ - برهان غليون، مرجع سابق، ص. 74.
- ¹¹ - نفس المرجع، ص. 120.
- ¹² - محمود عبد الفضيل، "الفساد وتداعياته في الوطن العربي"، المستقبل العربي، ع. 243، س. 22 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1999)، ص. 5.
- ¹³ - منظمة الشفافية الدولية: تأسست عام 1993، هي المنظمة غير الحكومية الرائدة في مكافحة الفساد. تضم حالياً فروعاً في أكثر من تسعين دولة، وأمانتها العامة في برلين في ألمانيا. للمزيد من المعلومات انظر الفصل الثالث أو زر موقعها:
- www.transparency.org.
- ¹⁴ - منظمة الشفافية الدولية، ملخص تنفيذي: التقرير العالمي للفساد 2006م، ص. 2.

- 15- صموئيل هانتجتون، النظام السياسي لمجتمعات متغيرة (تر. سمية فلو عبود) (بيروت: دار السافي، 1993)، ص. 77.
- 16- R. Klitgaard, Controlling Corruption (Berkeley, CA: University of California Press, 1988), p. 75.
- 17- علي الأسدي، "الدولة والتنمية"، الحوار المتمدن، ع. 1883 - 2007 / 4 / 12، على الموقع:
- <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=93727>
- 18- منظمة الشفافية الدولية، نظام النزاهة العربي في مواجهة الفساد: كتاب المرجعية (بيروت: المركز اللبناني للدراسات، 2005)، ص. 36.
- 19- نفس المرجع، ص. 38.
- 20- نفس المرجع، ص. 36-37.
21. Larry Diamond, **Building a System of Comprehensive Accountability to Control Corruption**, pp.12-13.
- 22- منظمة الشفافية الدولية، مرجع سابق، ص. 39-40.
- 23- **Institute for Development and Peace (INEF)**, "Anti-Corruption Policy Concepts of Three Bilateral Donors – Commonalities and Differences," For presentation at the European Consortium for Political Research (ECPR), Duisburg, April 2006, p. 08.
- 24- طارق البشري، "دور مؤسسات الدولة في مكافحة الفساد"، المستقبل العربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، س. 27، ع. 310، ديسمبر 2004)، ص. 124.
- 25- نفس المرجع، ص. 125.
- 26- منظمة الشفافية الدولية، مرجع سابق، ص. 255.
27. **The World Bank**, "Anticorruption in Transition: A Contribution to the Policy Debate," Washington, D.C, September 2000, pp. 40-41.
- 28- إسماعيل الشطي، "الديمقراطية كآلية لمكافحة الفساد والتمكين للحكم الصالح"، المستقبل العربي، مرجع سابق، ص. 78-80.

* يرى دانيال كوفمان أن سياسات مكافحة الفساد لا بد أن تقوم على جدول أعمال يتضمن إشراك لا متناهي للمجتمع المدني (**The Unfinished Agenda of Civil Society Participation**)، لمزيد من المعلومات انظر:

- Daniel Kaufmann, "Challenges in the Next Stage of Anti-corruption," **Transparency International: Global Corruption Report 1998**, SEPTEMBER 1998, pp.142-145.

²⁹ - The World Bank, **Anticorruption in Transition: A Contribution to the Policy Debate**, (Washington, Library of Congress), D.C, September 2000, pp.44_45.

³⁰ - فاضل عباس، "دور وسائل الإعلام في مكافحة الفساد"، الحوار المتمدن - ع. 2090 - 2007 / 11 / 5، على الموقع:

<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=114316>

³¹ - إحسان علي عبد الحسين، "دور الأجهزة الرقابية في مكافحة الفساد"، بحث مقدم لهيئة النزاهة، دائرة الشؤون القانونية/ قسم البحوث والدراسات، العراق، ص 23-24.

* يمكنك الاطلاع أكثر على مجلس المحاسبة الجزائري في الموقع الخاص به:
<http://www.ccomptes.org.dz>

³² - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، أمر رقم 95-20 المؤرخ في 17 يوليو 1995 يتعلق بمجلس المحاسبة، الجريدة الرسمية، العدد 39، المؤرخة في 23 يوليو 1995، ص.3.

³³ - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم رقم 96-233 يتضمن إنشاء المرصد الوطني لمراقبة الرشوة والوقاية منها، الجريدة الرسمية، العدد 41، المؤرخة في 3 جويلية 1996، ص. 8.

³⁴ - محمد عبد الحليم لمام، مرجع سابق، ص. 164.

³⁵ - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 06-01 المؤرخ في 20 فبراير 2006 يتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، الجريدة الرسمية، العدد 14، المؤرخة في 8 مارس 2006، ص. 7.

- 36- عثمان لحياني، "المفتشية العامة لا تنتشر تقاريرها"، الخبر، ع. 5446، السبت 11 أكتوبر 2008م، ص. 2.
- 37- كمال زاييت، "مجلس المحاسبة تحول الى هيكل بدون روح"، الخبر، نفس العدد، نفس الصفحة.
- 38- القانون رقم 06-01 المؤرخ في 20 فبراير 2006، مرجع سابق.
- 39- الجمعية العامة للأمم المتحدة، تقرير الأمين العام: تعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط، الندوة 56، البند 91 من القائمة الأولوية، 3 جويلية 2001، ص. 4.
- 40- منظمة الشفافية الدولية، نظام النزاهة العربي في مواجهة الفساد: كتاب المرجعية، مرجع سابق، ص. 296.
- * كتب أبو جرة سلطاني في كتابه جذور الصراع في الجزائر قاتلا: "ويكفي أن تعرف أن شراء الذمم بلغ درجة صدور أحكام على مجرمين بالبراءة أو ترقية كثير من كبار المختلسين إلى مناصب عالية حساسة، بعد أن ثبت في حقهم اختلاس أموال الدولة، وحصول بعض القافزين على وثائق رسمية مزورة أهلتهم إلى مناصب حساسة، وبوأئهم منازل عالية وفتح لهم آفاقا"، للمزيد أنظر: أبو جرة سلطاني، جذور الصراع في الجزائر (الجزائر، 1995)، ص ص. 199-200.
- 41- برنامج إدارة الحكم في البلاد العربية: النشرة الإخبارية السادسة: أبريل-ديسمبر 2006، الجزائر: التطورات السياسية والقانونية، ص ص. 2-3، نقلا عن رويترز، الحياة، 20 ديسمبر 2006.